قطاع الاتصالات في عهد الوحدة المباركة..

تطور متسارع وقفزات نوعية

صنعاء سبأ/ تقرير مهدي البحري.

حظي قطاع الاتصالات في عهد الوحدة المباركة باهتمام بالغ من قبل الدولة باعتباره أحد ركائز التنمية وعامل أساس لتحقيق النهوض المنشود وذلك من خلال تبني وتنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية الرامية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والاندماج ضمن المنظومة المعلوماتية العالمية والقرية الكونية الواحدة.

وبالرغم من أن الثورة اليمنية الخالدة سبتمبر وأكتوبر وضعت اللبنات الأولى للنهوض بهذا القطاع لكن الانطلاقة الكبرى والتحول النوعي في هذا الجانب تعزز بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في الـ (٢٢) من مايو ١٩٩٠م.

حيث دشنت اليمن خطواتها العملية بالتعاطي العملي مع التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التطورات الجذرية التي سعت إلى إحداثها في هذا المجال عبر خطط وبرامج استهدفت تطوير القطاع كما وكيفا.

بما ينسجم وطبيعة التحولات وتسارع خطوات التحديث والتطوير في يمن الثاني والعشرين من مايو على كافة الصعد.

وقد انصبت الجهود خلال الفترة الماضية على إحداث قفزة نوعية في قطاع الاتصالات في المحافظات الجنوبية والشرقية بما يتناسب مع التطور الحاصل بهذا الشأن في المحافظات الشمالية والغربية ومن ثم الانطلاق صوب تحقيق أهداف التطوير المنشودة.

لاسيما وانه لم يكن في المحافظات الجنوبية والشرقية في عام ١٩٩٠م سوى ٣١ ألفاً و ٧١٣ خطاً هاتفياً جميعها تعتمد على التقنيات الميكانيكية القديمة التي انقرضت صناعتها مقارنة مع ١٢٢ ألفاً و١٥٣ خطاً هاتفياً في المحافظات الشمالية تعتمد على تقنيات حديثة ومتطورة.

وفي هذا الصدد جرى استبدال كافة السنترالات الميكانيكية بسنترالات الكترونية حديثة وزيادة سعتها بمقدار ٥٠ بالمائة وربط المدن الكبرى في ما بينها وبيقية المدن في المحافظات الشمالية بسعات كبيرة وبتقنيات حديثة٠ وإنشاء كابل بحري بأحدث تقنيات الألياف البصرية لربط عدن بأهم عواصم العالم عبر جيبوتي.

وكذا إنشاء سنترال دولي جديد بالتقنيات الحديثة بسعة أولية تزيد عن إلى قناة دولية لربط اليمن بكافة بلدان العالم.

وإنشاء شبكة الياف بصرية بوادي حضرموت وشبوة وعدن ولحج وأبين فضلا عن إنشاء وصلة ميكروويف بين صنعاء وعدن ومحطات فضائية لربط سقطرى بالغيظة.

ومواصلة تطوير وتوسيع منظومة الاتصالات في مختلف محافظات الجمهورية بالاعتماد على أحدث التقنيات العالمية.

وأثمرت تلك الجهود تحقيق نمو متسارع وقفزات نوعية في هذا المجال بحيث وصلت السعات الهاتفية المجهزة في الشبكة الوطنية للهاتف الثابت في كافة محافظات الجمهورية مع نهاية عام ٢٠١٠م إلى مليون و ٣٥٢ ألفاً و ٨٤٧ خطا هاتفيا مقارنة بـ ١٥٣ ألفاً و ٨٦٦ خطا هاتفيا في عام ١٩٩٠م.

في حين ارتفعت الخطوط الهاتفية العاملة خلال نفس الفترة من ١٢٢ إلى و ٦٧٢ خطاً إلى مليون و ٤٦ ألفاً و ٢٠٨ خطوط كما وصل عدد مراكز الاتصالات بنهاية العام ٢٠١٠م ألفاً ١٥ ألفاً و٩٩٢ مركزاً.

وارتفعت الخطوط المجهزة للتغطية الهاتفية الريفية من ١٥٢٧خطاً عام ١٩٩٠م الفا٢٢٧ إلى و٧١٧ خطاً عاماً ٢٠١٠م بينما وصل عدد الخطوط العاملة في السنترالات الريفية إلى ١٨٥ ألفاً و ٢٦٣ خطاً هاتفياً.

وفي ذات الوقت تواصلت الجهود لإنشاء وتوسعة وتطوير السنترالات في عموم محافظات الجمهورية.

وتحديث ما كان قائماً منها ,بما تتطلبه من تجهيزات فنية وأنظمة.

والشروع في تنفيذ شبكة الجيل التالي ان جي ان بغية إدخال تقنيات جديدة ومنافسة تشمل خدمات الصوت والصورة والبيانات والانترنت.

وذلك من خلال تركيب وتشغيل هذه التقنية كمرحلة اولى في امانة العاصمة وعدن والمكلا.

بحيث أصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن يصنف دوليا بانه من أفضل القطاعات على مستوى المنطقة العربية المواكبة لتطورات التكنولوجيا وتقنيات المعلومات والاتصالات.

وواكب التطور في مجال الاتصالات تطوراً مماثلاً في مجال خدمات الانترنت التي دخلت خدماته إلى اليمن لاول مرة عام ١٩٩٦م إذ وصل عدد المشتركين فيه والمترددين عليه حتى نهاية العام ٢٠١٠م إلى ٥٦٣ إلى و٢٩٩ مشتركاً مقارنة بـ ٤٧٣ مشتركا عام ١٩٩٦ ٠ فيما ارتفعت مقاهي الانترنت في اليمن من ٥٠ مقهى عام ٢٠٠٠ م إلى ١٠٠٤ مقاهي عام٢٠١٠م.

وتبنت الحكومة في إطار استراتيجياتها لتطوير هذا القطاع مشروع مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المرحلة الاولى بتكلفة تقدر بنحو ٢ مليار و ٢٣٨ مليون ريال.

بهدف إقامة مجمع تقني متكامل يعنى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات.

واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمبدعة القادرة على تحويل هذه الأفكار إلى برامج عملية في المجالات الاقتصادية والعلمية.

ولم تقتصر الجهود على ما تحقق بل عملت الحكومة على إنشاء البوابة اليمنية للانترنت بمن نت لتمثل بوابة عبور لليمن إلى شبكة الانترنت العالمية.

بغية توفير بنية تحتية مناسبة.

وتحقيق الاستفادة الشاملة من معطيات تقنية المعلومات والاتصالات.

وتوفير الخدمة بجودة عالية وبتكلفة مخفضة٠ فضلا عن تنفيذ مشروع شبكة تراسل المعطيات والمعلومات لتوفير البنية الأساسية لشبكة تراسل وتبادل المعطيات وفق سرعات عالية وسعات كبيرة لربط كافة الوزارات والمؤسسات والبنوك والشركات والهيئات والمصالح والجامعات بقنوات مباشرة مع فروعها عبر شبكة تراسل واحدة.

كما جرى تدشين البرنامج الوطني لتقنية المعلومات الحكومية الالكترونية ومشروع فخامة رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب.

الذي تم في مرحلتيه الأولى والثانية توزيع أكثر من ٢٨ إلى و٥٠٠ جهاز حاسوب بهدف تعميم ثقافة الحاسوب واستخدامات الانترنت.

وكذا تنفيذ مشروع الخارطة الرقمية للموحدة للجمهورية اليمنية الرامي إلى توفير وعاء لجميع البيانات الرقمية المكانية للجمهورية وتزويد المؤسسات الحكومية والجهات المستخدمة لنظم المعلومات الجغرافية ببيانات طبوغرافية شاملة.

وإلى جانب ذلك بدأت الحكومة إجراءات تنفيذية للاستعداد والتوجه نحو التهيئة للحكومة الالكترونية من خلال إطلاقها في سبتمبر ٢٠٠٩م موقعها الرئيسي على شبكة الانترنت.

والعمل على رفع جاهزية المحتوى الالكتروني للموقع واستكمال بناءه والاستمرار في تطويره وتحديثه على النحو المخطط له٠ فضلا عن موافقتها على خطة العمل التنفيذية للمرحلة الثانية المتمثلة باستكمال بناء البوابة الالكترونية للحكومة على شبكة الانترنت.

وبدء تنفيذ مشروع محو أمية الحاسوب في القطاعات الحكومية عبر برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب.

بالاعتماد على نتائج المسح الميداني التقييمي لوضع تقنية المعلومات في قطاعات الدولة ومستوى جاهزيتها ومتطلبات تطويرها.

كما أولت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عملية التدريب والتأهيل اهتماما بالغا من خلال تطوير وتحديث المعهد العام للاتصالات وتوسيع انشطته عبر إنشاء فروع له في عدد من المحافظات إلى جانب افتتاح عدد من الاكاديميات التابعة له كاكاديمية سيسكو اليمن وأوراكل ومايكروسوفت وإنشاء مركز الرخصة الدولية.

ليصل عدد من تم تاهيلهم وتدريبهم حتى نهاية عام ٢٠١٠م إلى ٩٣ إلى و٢٦١ متدربا ومتدربة في مختلف المجالات الإدارية والتقنية والحاسوب.

وتسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الخطة الخمسية الرابعة ومصفوفة السياسات والأهداف العامة لخطة الاداء الحكومي السنوي للوزارة إلى توفير بنية تحتية متطورة وكفؤة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية وإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني باتجاه اقتصاد المعرفة.

عبر تطوير خدمات الاتصالات وتوسعة وتحديث الشبكة الثابتة وتوفير متطلبات الانتقال إلى شبكات الجيل الثاني جي ان جي.

وتشمل الخطة إحلال بعض سعات السنترالات القديمة في عدد من محافظات الجمهورية بسعة ٢٠٠ الف خط.

وتوسعة بعض السنترالات في محافظتي ابين وعمران بسعة ٥١٩ خطاً هاتفياً.

وكذا توسعة وتطوير شبكة التراسل الدولية وتفعيل مشروع مدينة تكنولوجيا الاتصالات والبرنامج الوطني لتقنية المعلومات.

فضلا عن تطوير المعهد العام للاتصالات وتفعيل مشروع تعميم الحاسوب.

وذلك بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تشمل تطوير الاتصالات الريفية عبر تركيب وتوسعة وإحلال عدد من مواقع النظام اللا سلكي الثابت بتقنية.

وتركيب عدد ٣٢ كبينة الياف بصرية جديد بسعة ١٦٨,٩ خطاً إلى جانب توسعة ١٣ كبينة الياف بصرية بسعة ٨٦٤,١ خطاً وإحلال ١٤ كبينة الياف بصرية بسعة ٨٢٤,٢ خطاً.

وفي هذا الصدد أوضح وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال حسين الجبري أن التوجهات الحالية والمستقبلية للوزارة تتمثل بالنهوض بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إعادة هيكلة الوزارة وإنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات على ضوء قانون الاتصالات الجديد وإعادة هيكلة مؤسسة الاتصالات وتحويلها إلى شركة.

إلى جانب إعادة تأهيل وتطوير قطاع البريد وإعداد مشروع قانون جديد للبريد لمواكبة التطورات والتحولات الناجمة عن تحرير الخدمات البريدية عالميا.

ودراسة جدوى إنشاء بنك بريدي للمساهمة في توسيع النشاط المصرفي ليشمل الريف والحضر.

وبين المهندس الجبري أن الوزارة تسعى إلى تفعيل دورها الرقابي والإشرافي على قطاع الاتصالات وفصل مهمة التنظيم عن التشغيل، لضمان التزام الشركات المقدمة للخدمة بالمعايير المنظمة لها وحماية المستفيدين ومقدمي الخدمات عبر اعتماد نظام تعريفات متوازنة لخدمات الاتصالات وبما يساعد على تنمية الاقتصاد وتعزيز الاستقرار وتنفيذ خطط وطنية لاستخدام الطيف الترددي المتاح واستثماره بكفاءة تمكنه من استيعاب كافة أنظمة الاتصالات والمعلومات.

كما تسعى كذلك إلى الإسهام في تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات ودعم الحكومة الالكترونية لرفع كفاءة الأجهزة الحكومية وأتمتة أعمالها.

وإعداد دراسة تقنية حول الأوضاع الراهنة للبنى التحتية للاتصالات وإعداد السياسات والتشريعات والبرامج للانتقال للأجيال الأحدث لتقنيات الاتصالات والمعلومات ذات النطاق العريض.

فضلا عن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

وإعادة النظر في مهام الإدارة العامة للإنشاءات بمؤسسة الاتصالات بغرض الدخول في مجال الاستثمار للبنى التحتية بالمنافسة مع المؤسسات الخدمية الأخرى والقطاع الخاص.

وأشار المهندس الجبري إلى أن من ضمن توجهات الوزارة تطوير مستوى كوادر أجهزة الدولة والقطاع الخاص في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والحاسوب وتطوير المعهد العام للاتصالات من خلال إعادة هيكلته وتطوير تجهيزاته ومناهجه.

بالإضافة إلى مواصلة الجهود لتوفير البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتقنية المعلومات وتوسيعها وتحديثها.

وزيادة استخدام الانترنت وتطبيقاته لاسيما التعليم والاستشعار عن بعد والتجارة الالكترونية، مع إيصال الخدمة بأسعار مناسبة لمختلف التجمعات السكانية بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.

١,٤ مليون خط هاتفي السعات الهاتفية المجهزة مقارنة بـ (١٢٢) ألف خط عام ٩٠م